



دور وكلاء الجزائر في تجنيد المتطوعين لصالح الإيالة

من إعداد: أ. فلوح عبد القادر
جامعة خميس مليانة

مقدمة :

تنوعت مهام وكلاء¹ الجزائر في المدن العثمانية، وكان الاستثناء في هذا الدور قيام وكيل الجزائر في مدينة إزمير على وجه الخصوص بمهام عسكرية في إطار عملية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر. لقد استطاع القيام بهذا الدور على الرغم من الصعوبات التي واجهته في عملية التجنيد نفسها أو في إطار البحث عن سفن لنقل المتطوعين إلى الجزائر، خاصة وأن ربانة السفن الأوروبية رفضوا في الكثير من الأحيان نقل المتطوعين نظرا للصراع الدائر بين الجزائر والممالك الأوروبية، إلى جانب الأزمات التي كانت تظهر من حين إلى آخر في العلاقات بين الجزائر والباب العالي، مما جعل وكيل الجزائر في إزمير أو اسطنبول يتعرض إلى صعوبات في مهامه هذه، وعليه نحاول توضيح هذا الدور الاستثنائي الذي يقوم به وكيل الجزائر:

أولاً: التجنيد العسكري:

1- ظروف التجنيد:

أمام التحديات الأولى التي واجهتها إيالة الجزائر، سعى حكامها إلى بناء جيش على الطراز العثماني، تستطيع من خلالها تثبيت نظام الحكم وتقويته داخليا من حيث حماية حدود الجزائر أولا، والوقوف في وجه الأخطار الخارجية ثانيا، وهذا لا يتم إلا بالاستعانة بالخبرة العسكرية العثمانية عن طريق تزويد إيالة الجزائر بالجنود الأكفاء والمخلصين وبالسلح أيضا، وبذلك أصبحت قضية تجنيد المتطوعين لفائدة جيش إيالة الجزائر إحدى القضايا الهامة في تقوية العلاقات الجزائرية العثمانية⁵.

إن الباب العالي ومنذ ارتباط الجزائر به، وهو يشجع تجنيد المتطوعين للذهاب إليها، هدفه من وراء ذلك إبقائها تحت الولاء العثماني، وتزويدها بالمجندين الجدد من المقاطعات العثمانية من أجل استمرار الوجود العثماني لمدة زمنية أطول، وهؤلاء المجندين جاؤوا إلى الجزائر مدافعين، وينتهي المطاف بأحدهم في السلطة في الجيش أو في الإدارة⁶.

لقد وافق السلطان العثماني سليمان القانوني (1500م-1566م) وشجع خير الدين بربروس على تجنيد المتطوعين من مناطق الأناضول، من خلال فتح باب التجنيد الرسمي. وذكر أحد الباحثين الجزائريين أن باب التجنيد الرسمي بدأ منذ سنة 1525م. ولم تذكر الوثائق ولا المصادر الأوروبية

ارتبط تأسيس إيالة الجزائر، بالجيش كركيزة قوية في دعم نظام الحكم المركزي، وهي الخاصية التي تكونت بها الدولة العثمانية. التي اعتمدت منذ نشأتها على القوة العسكرية، وذلك على اعتبار أنها القوة المؤثرة². وهي دولة عسكرية قائمة على قوة سلاحها، فالعثمانيون ولدوا في الحرب وكانت الحروب في الأصل تحتل المرتبة الأولى من أعمالهم، وكان الطابع العسكري من خصائصها³.

من الطبيعي أن تنتقل هذه الخاصية إلى الجزائر مع انتقال جموع المجندين الأوائل من الأناضول إليها. حيث وجد هؤلاء مناخا سياسيا ملائما في المنطقة لأن الجزائر تحولت إلى قاعدة للأعمال الجهادية ضد إسبانيا الكاثوليكية، وهي المهمة الأولى التي تم على أساسها عملية التجنيد العسكري في صفوف جيش إيالة الجزائر.

كان لا بد للجزائر في الفترة العثمانية أن تهتم بتكوين جيش قوي، وهذا ما كان لها بالفعل في المراحل الأولى لتأسيسها، لذلك أن مصطلح الأوجاق كان يطلق على الفرق العسكرية حتى أصبح حكام الجزائر يعرفون به من خلال مراسلات الباب العالي مع حكام الجزائر⁴.



تقوم بعملية التفتيش في عرض البحر الأبيض المتوسط على سفن الدول الأوروبية الحليفة للباب العالي، بحيث تتدخل هذه الدول في طرح المشكل لدى الباب العالي.

من الطبيعي أن تتأثر مؤسسة التجنيد في الفترة الممتدة لحكم الدايات-الباشاوات لطبيعة هذه العلاقة، ومن المعلوم أن الجزائر مرت بعدة تحديات على المستوى الداخلي والخارجي، كان عليها دائما اللجوء إلى الباب العالي من أجل طلب تجنيد المزيد من القوات العسكرية لجيش الجزائر. وهذا ما أضعف كثيرا هذه المؤسسة من حيث استمرار فعاليتها في عملية التجنيد.

1- عملية التجنيد:

أ- كيفية التجنيد:

تتم عملية التجنيد بطلب من السلطة بالجزائر منذ عهد البايبربايات وقد جاء في دفتر المهمة رقم 10 بتاريخ 3 صفر 979 هـ الموافق لـ 27 جوان 1571م، ما يلي: «هذا حكمنا الشريف إلى كل السواحل العثمانية من إسطنبول وسواحل الروملي وكل السواحل التي يصلها الأسطول العثماني، لقد جاء حاكم سنجق المدينة حاج مراد، بعدد من السفن إلى الباب العالي وطلب الإذن بتجنيد العساكر من الأراضي العثمانية»¹¹.

استمر هذا التقليد الرسمي في العلاقات بين الجزائر والباب العالي طوال حكم الدايات-الباشاوات لما يمثله هذا الطلب في جوهره القانوني من الأهمية، لأن التجنيد له شروطه القانونية، إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن نقل هؤلاء الأشخاص المجندين من موطنهم الأول إلى موطن آخر غريب عنهم وما ينتج عن ذلك من انعكاسات مهنية وحتى عائلية¹².

هذا الطلب الرسمي هو عبارة عن رسالة من دايات الجزائر إلى سلاطين الدولة العثمانية تُحمل من طرف رسول جزائري يحمل معه مجموعة من الهدايا تسلّم إلى القبودان داريا المسؤول عن الشؤون الجزائرية لدى السلطان

التاريخ الحقيقي لبداية التجنيد لصالح إيالة الجزائر و المؤكد أنه فُتح في السنوات الأولى لتأسيس الإيالة لأن الكثير من الباحثين أغفلوا التاريخ الرسمي لبداية التجنيد.

تتم عملية التجنيد بطلب من حكام الجزائر وتحكمت فيه الظروف العامة التي كانت تمر بها الجزائر. فالتجنيد كان عبارة عن مؤسسة قائمة بذاتها في الجزائر. واستطاعت منذ قيام نظام البايبربايات (1587م-1519م) وحتى انتهاء نظام الأغوات (1659م-1671م)، مرورا بنظام الباشوية (1587م-1659م)، أن تتحكم في عملية التجنيد، ساعدتها في ذلك قوة الارتباط الديني بين إيالة الجزائر والباب العالي عن طريق تبادل المصالح⁷.

بدأ التأثير العثماني الذي كان يشد حكام الجزائر إلى الباب العالي يفقد من تأثيره لصالح فك الارتباط بين الطرفين، هكذا تصرف الدايات والباشاوات وفق المصلحة الجزائرية، من خلال الانفصال سياسيا عن الباب العالي مع الإبقاء على الروابط التاريخية والدينية التي تجمع سكان الجزائر سلطة وسكانا مع السلطان العثماني. حيث رفض دايات الجزائر منذ 1671م تدخل «الباب العالي» في شؤونهم الداخلية وتوجيه سياستهم الخارجية⁸.

لقد تصرف إيالة الجزائر كدولة ذات سيادة كاملة، حليفة للسلطان العثماني في علاقتها معه⁹. على سياسة الباب العالي الخارجية التي كانت تحاول التوفيق بين مصالحها ومصالح الدول الأوروبية الكبرى. وذلك بالضغط على حكام الجزائر من أجل تقديم تنازلات للدول الأوروبية، وعدم تعريض تجارتها للتفتيش من طرف السفن الأجنبية في عرض البحر الأبيض المتوسط، وإمضاء معاهدات مع حلفاء الباب العالي من هذه الدول¹⁰.

إن جوهر الخلاف يعود إلى موقف الطرفين الجزائري والعثماني في بعض القضايا، خاصة عندما تتعارض مصالح أي طرف، فالطرف الجزائري يرفض تدخل الباب العالي في علاقته مع الدول الأوروبية أما الطرف العثماني، فقد كان ينتقد سياسة الجزائر الخارجية. عندما كانت سفن الجزائر



النقل البحري لنقل المجندين إلى الجزائر عبر سفن الدول الأوروبية منها الفرنسية والإنجليزية على وجه الخصوص.²¹

كانت الجزائر تمتلك في مدينة أزمير منشأة عمرانية ضخمة يطلق عليها اسم «الخان» أو وكالة في المغرب الاسلامي.²² قامت ببنائه من أموالها الخاصة،²³ وهو مسجل باسم الجزائر لدى الإدارة العثمانية، يرفع عليها علم الجزائر الأحمر تعبيرا عن استقلاليتها وتمتعه بالحصانة الدبلوماسية²⁴ وتتحمل تبعته القانونية، من خلال جرد محتوياته، وكانت قائمة الجرد ترسل إلى السلطة في مدينة الجزائر.²⁵

كانت هذه المنشأة العمرانية تحت طائل العقوبات التي يمكن أن يتخذها الباب العالي ضد الجزائر في حال قيامها بأي تصرف يهدد مصالح الدولة العثمانية، وأثناء قيام نابليون بونابرت بغزو مصر عام (1798م-1801م)، كانت الجزائر قد ترددت في إرسال قوات عسكرية للباب العالي، كان السلطان العثماني سليم الثالث طلبها من الجزائر، وأمام هذا التماطل، أمر هذا الأخير بمصادرة خان الجزائر بإزمير.²⁶

وهذا ما يجعلنا نستنتج من هذا الموقف أهمية هذا الخان أو الوكالة لصالح الجزائر مما يقربنا من الاعتقاد أن هذا البناء يكون له دلالة دبلوماسية، وهذا واقع تحت طائلة العقوبات التي تفرضها الدولة على التمثيل الدبلوماسي الأجنبي لديها.

يتكون خان الجزائر في إزمير كغيره من المنشآت العمرانية المنتشرة في بلاد الأناضول من عدة غرف علوية وسفلية ومسجد وغرف واسعة كمخازن.²⁷ ويحتوي أيضا على عدد من التجهيزات الضرورية للسكن والمبيت اليومي إلى بعض الأسلحة لحماية الخان من الاعتداءات.²⁸

كما كان للجزائر عدد معتبر من الوكلاء في مختلف المدن والموانئ المتوسطية العثمانية.²⁹ تشرف على رعاية مصالح الجزائر السياسية والعسكرية والتجارية إلى جانب رعايتها الادارية على خانات الجزائر ومنها خان وكالة إزمير الرئيسي

العثماني، ليسلمها بدوره إلى الصدر الأعظم الذي يقدمها إلى السلطان.¹³

يقوم السلطان بدوره، بمكاتبة القضاة وولاة الأقاليم عن طريق فرمان يعلمهم بفتح عملية التجنيد والسماح لوكلاء الجزائر في مناطق الأناضول بمباشرة عملية التجنيد لصالح الجزائر.¹⁴ وفي نفس الإطار، فقد أعلم الداوي حسين باشا من طرف أحد موظفي الباب العالي في 23 شعبان 1240هـ الموافق لـ 1825/04/11م، أن هذا الأخير أصدر فرمانا إلى والي أزمير لفتح عملية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر.¹⁵

وعادة ما يحمل هذا فرمان التذكير بأهمية التجنيد لصالح إيالة الجزائر، وبعض القواعد القانونية التي تحدد عملية التجنيد، فقد جاء في دفتر المهمة رقم 10: «وعليه فلدى وصول هذا الحكم، نأمر كل القضاة بأن كل عسكري يأتي بسلاحه وعتاده الحربي للتطوع في البحرية والركوب في سفن الحاكم المذكور، ألا يقع منعه من ذلك، بل وجب مساعدته ... في سجل المتطوعين، ولا تجبروا أحدا بأي ذريعة للتطوع والذهاب فهذا مناف للقوانين والشرع الشريف»¹⁶.

تتم عملية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر، بعد الحصول على الإذن من حكام المقاطعات وبعد تلقيهم الأوامر السلطانية من السلطان أو من الصدر الأعظم أو القابودان داريا.¹⁷ وكانت تمتلك الجزائر في المدن العثمانية، عددا من الوكالات والخانات، غير أن منطقة الأناضول كانت المنطقة المفضلة لوكلاء الجزائر في عملية التجنيد، تقوم بتزويد الجزائر بعدد كبير من المجندين.¹⁸

تعتبر مدينة أزمير العثمانية مركزا استراتيجيا في عملية التجنيد لما تتوفر عليه المدينة من ميناء هام على ساحل البحر الأبيض المتوسط يستقطب السفن التجارية والتجار من مختلف دول حوض البحر المتوسط.¹⁹ هذا ما جعل الجزائر تركز عملية التجنيد في مدينة أزمير التي كانت تستقطب نسبة كبيرة من سكان منطقة الأناضول،²⁰ بحثا عن فرص العمل وخاصة من الشباب إلى جانب وسيلة



الخان والجنود المقيمين به، وتكاليف الترميمات التي تجري على الخان من وقت لآخر³⁵. فمثلا: بلغت مصاريف الخان في مدينة إزمير لوحدها في الفترة الممتدة من 1825/2/19م إلى غاية 1828/12/25م مبلغا قدر بـ 5870 قرشا.³⁶

أما عن تنظيم عملية التجنيد الجزائرية، فكانت تتم بتنصيب خيمة في مدينة أزميز أو المدن الأخرى، تعرف باسم «أوطاق»³⁷، يشرف عليها عددا من الدائيات، وبهذا يكون وكيل الجزائر قد افتتح عملية التجنيد رسميا باسم الجزائر وكان هذا تقليدا متبعا في الكثير من الحالات.

ويقوم الدائيات بتقديم معلومات للمجندين من الأناضول عن الجزائر، والحياة الجيدة فيها والامتيازات التي يتحصلون عليها والرخاء الموجود في الجزائر وثرواتها.³⁸

كانت عملية التجنيد تتطلب أياما بل شهورا، ويقوم الدائيات بتسجيل أسماء المجندين ليتم نقلهم إلى الخان الجزائري. حيث تتم رعايتهم بشكل جيد من حيث المأكل والمركد والنفقة بشكل عام، ثم يتم ترحيلهم إلى الجزائر. وكان وكيل الجزائر في مدينة إزمير يوزع النقود على الشباب الراغب في التجنيد، ويقوم الدائيات بتقديم إغراءات كثيرة لهم من أجل الالتحاق بالجزائر، لما تمتلكه من ثروات والوصول للمناصب العليا في الدولة.³⁹

إلى جانب البعثات الرسمية، هناك طرق أقل أهمية من الأولى حيث ساهم عدد من العثمانيين الذين يقيمون بالجزائر في عملية التجنيد، وعند زيارة مدنها الأصلية بالأقاليم العثمانية أثناء عطلهم، كان هؤلاء يصطحبون معهم بعضا من شباب مدنها إلى الجزائر، ليلتحقوا بعد ذلك بالجيش الانكشاري في الجزائر.⁴⁰

كما ساهم الأسطول الجزائري في عديد من المرات، عندما كان يُطلب منه مساعدة الباب العالي في حروبه، بجلب عدد من المتطوعين معه، خاصة أثناء رسوّه بموانئ المدن العثمانية بمقاطعة الأناضول.

إلى جانب الوكيل الذي تعينه السلطة بالجزائر، يشرف على الخان عدد من الموظفين يعرفون باسم الدائيات، مهمتهم الأساسية تنظيم عمليات التجنيد لصالح الجزائر.³⁰ ويتكون مكتب الخان من:

- **الوكيل:** مسؤول الخان، وهو الشخص الذي تعينه السلطة بالجزائر ويكون مسؤولا أمام الإدارة في مختلف المدن العثمانية.

- **دائيات:** موظفون ترسلهم الجزائر إلى خانات الجزائر لتنظيم عملية التجنيد، عددهم يختلف من وكالة لأخرى حسب أهمية المنطقة.³¹

- **سردار:** الأمين أو الكاتب الخاص بالخان يقوم بعملية تسجيل العمليات المتعلقة بالمجندين أو تسجيل الأمور المتعلقة بالخان (أسماء التجار، المداخل المالية، البضائع).³²

- **علمدار:** وهو المسؤول عن الراية الجزائرية وهو علم أحمر ينصب فوق الخان.

- **المفتي:** الشخص المسؤول عن الجوانب الدينية والاجتماعية، وهو الذي يطبق القانون الجزائري وله مكانة مهمة من خلال عدد من الرسائل التي يقوم بارسالها الى دايات الجزائر وأهم هؤلاء الحاج خليل مفتي الجزائر في إزمير.

كانت تمتلك الجزائر في مدينة أزميز هيئة إدارية خاصة، تقوم برعاية شؤون الجزائر العسكرية فيما يتعلق بعملية التجنيد وزيادة على ذلك كان وكيل الجزائر في المدينة له ميزانية خاصة بالخان يستخدمها كمصاريف لعملية التجنيد وهي بالضرورة تعتمد على الأموال بشكل رئيسي من أجل جلب الشباب المجند لصالح الجزائر.³³

كانت هذه الأموال ترسل للوكيل من طرف السلطة بالجزائر، وكانت تستخدم في شراء هدايا لتقدم للصدر الأعظم ووالي أزميز والعلماء وباقي رجال الدولة تماشيا مع التقاليد القديمة لكي يحصل الوكيل على مساعدتهم في رعاية شؤون الإيالة،³⁴ إلى جانب المصاريف الخاصة. بموظفي



مع الدولة العثمانية في حروبها الخارجية.⁴⁵

ولأخذ فكرة حول عدد المجندين في القرنين 16 و 17م، خلال مرحلة الارتباط بين الجزائر والباب العالي، يمكن إستخلاصها من عدد الجيش الإنكشاري البري، فقد تضاربت المصادر حول عدد الحامية العسكرية العثمانية بالجزائر، منها ما أورده سفير فرنسا في إسبانيا عام 1533، أن الجزائر تمتلك جيشا قوامه 15 ألف من الجنود، يتمركزون في عاصمة الإيالة، منهم 10 آلاف جندي من الأهالي الجزائريين، وعدد الجيش الإنكشاري يصل إلى 5 آلاف جندي،⁴⁶ ومنذ تأسيس الجيش البري الجزائري بالجزائر خلال الفترة (1541-1547)، حافظت الجزائر على العدد المعتبر للجنود الإنكشاريين، ليصل إلى حدود 6 آلاف جندي أواخر القرن السادس عشر ميلادي وإلى أكثر من 22 ألف جندي في القرن السابع عشر ميلادي، هذا ما أكدته عديد المصادر الأوروبية.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن تجنيد الجنود من مدن الدولة العثمانية تواصل بشكل كبير وبأعداد مرتفعة بسبب وصول إيالة الجزائر لقوتها العسكرية وتحسن حالتها الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها بلدا مفضلا للمجندين من الأناضول وغيرها، وكذلك إرادة الباب العالي لجعل الجزائر قوة في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

إن عملية التجنيد من مناطق الدولة العثمانية، تعرضت لعدة صعوبات في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر. ومتعلقة بالحياة العامة للجزائر وتأثيراتها على سياسة الجزائر، وأخرى مرتبطة بسياسة الباب العالي في علاقته مع الدول الأوروبية وتأثيراتها على توجهات الدولة العثمانية اتجاه إيالاتها في شمال إفريقيا والجزائر على وجه الخصوص بعد إعلانها عن إلغاء منصب الباشا المعين من طرف الباب العالي.⁴⁷

وبذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات السياسية بين الجزائر والباب العالي تميزت باستقلال حكام الجزائر عن السياسة العثمانية، وأصبحت الجزائر تمثل حليفا للباب العالي، تتبادل معه الهدايا كرمز لاستمرارية هذه العلاقة.⁴⁸

أما فيما يتعلق بالإحصائيات حول عدد المجندين اعتمادا على بعض السجلات الخاصة⁴¹، ورسائل وكلاء الجزائر في مختلف المدن العثمانية. أن أعداد المجندين لصالح الجزائر تبقى دائما في مجال البحث نظرا لاختلاف أعداد المجندين، من مصدر إلى آخر وغياب السجلات الرسمية للإدارة العثمانية بالجزائر نتيجة للظروف القاهرة التي مرت بها الجزائر في نهاية العهد العثماني.

أما إذا أخذنا الفترة الأخيرة من الوجود العثماني، فإن مراسلات وكلاء الجزائر تطلعنا على أرقام لعدد من هؤلاء المجندين.

و لعل دراسة مراسل كولومب تبقى من الدراسات الهامة وذات القيمة التاريخية حول هذا الموضوع، لأنها اعتمدت على سجلات الإدارة العثمانية.⁴²

كانت إيالة الجزائر منذ تأسيسها تجند أعدادا معتبرة تصلها من مختلف المدن العثمانية. هؤلاء المجندون كوّنوا النواة الأولى للجيش البري الإنكشاري، فقد وصل عدد المتطوعين إلى أربعة آلاف جندي، أرسلته الدولة العثمانية بعد طلب خير الدين بربروس التحالف معها من أجل تقوية جيش الإيالة لمواجهة الأخطار الخارجية.⁴³

منذ ذلك الوقت دأبت الجزائر على تجنيد المتطوعين من منطقة الأناضول بشكل خاص و كان التجنيد في مراحله الأولى يتم بأعداد كبيرة، ففي سنة 1556م أمر السلطان العثماني سليمان القانوني بإرسال ستة آلاف مجند إلى الجزائر، من أجل طرد الإسبان من مدينة وهران والمرسى الكبير.⁴⁴

كما استمرت عمليات التجنيد بأعداد ضخمة طوال القرن 16 م، ومن خلال ذلك نستنتج أن أعداد مجندي الأناضول كانت دائما بأعداد كبيرة، طوال القرن 16م و 17م. نظرا لطبيعة العلاقات القوية بين الباب العالي والسلطة الجزائرية، هذه الأخيرة كانت تستمد وجودها وإستمراريتها بما يقدمه سلاطين الدولة العثمانية من إعانات عسكرية، مادية وبشرية لها. ومن جانبها كانت الجزائر تقف باستمرار



التجنيد التي كانت تقوم بها الجزائر عبر وكالاتها المنتشرة في المدن العثمانية ، والصعوبات التي كانت تتعرض لها في هذا الإطار.

إن هذا العجز في عدد المجندين لصالح الجزائر في المرحلة الأخيرة من العهد العثماني، يعود الى الصعوبات التي تعترض عملية التجنيد نفسها وظروف الجزائر الخاصة، وسياسة الدولة العثمانية والعلاقات بين الجزائر والباب العالي.

3- صعوبات التجنيد:

لقد أوردت بعض المصادر مثل سجلات البايك وبعض المصادر الأوروبية ورسائل وكلاء الجزائر بالبلاد العثمانية تلك الصعوبات منها:

- طبيعة علاقة الجزائر بالباب العالي.
 - حالة الجزائر السياسية والاقتصادية.
 - ضعف مؤسسة الجيش نفسها.
 - موقف الدول الأوروبية من التجنيد لصالح الجزائر.
- أدرك الباب العالي أهمية التجنيد لصالح لجزائر وأصبح يحاول الضغط على داياتها من أجل تحقيق مصالحه السياسية والعسكرية، هذا ما كان يستوعبه دايات الجزائر باستمرار.

كانت مشاركة الجزائر إيجابية إلى حد كبير برز فيها الجيش الجزائري مما أدى بالباب العالي أن يغدق على الجزائر أجهزة عسكرية، ومدافع وقنابل⁵⁵ من أجل تقوية الجهاز العسكري الجزائري.

غير أن الأمر تغير بعد 1711م عندما استقلت الجزائر عن الباب العالي في سياستها الخارجية و علاقتها مع الدول الأوروبية. وكمثال على ذلك ما حدث خلال الغزو الفرنسي لمصر عام (1798-1801م) ومماثلة داي الجزائر مصطفى باشا في إرسال قواته العسكرية لمساندة الجيش العثماني لطرد نابليون بونابرت من مصر الذي دخل مدينة القاهرة في عام 1798م. ففي هذه الظروف أعلم السلطان العثماني سليم الثالث داي الجزائر بإعلان الباب العالي الحرب على فرنسا.

شهدت عملية التجنيد العسكري في الجزائر طوال القرن 18م وحتى نهاية الوجود العثماني انخفاضا شديدا في أعداد الجنود الإنكشاريين. فقد ذكر الدكتور شاو أن عدد الإنكشارية في الجيش الجزائري سنة 1720 م، بلغ حوالي 16 ألف جندي من مجموع الجيش.⁴⁹ ليستمر في الانخفاض طوال القرن 18 م. إلى حدود 11,900 جندي.⁵⁰ وقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية أن عدد القوات الإنكشارية في بداية القرن 19 بلغت 10 آلاف جندي موزعين على مدينة الجزائر والمدن الأخرى، وأكثر هؤلاء من كبار السن وغير قادرين على تحمل الحروب والجنديّة⁵¹، يصل عددها عشية الاحتلال الفرنسي إلى حدود 4000 جندي تركي.

بقيت الجزائر بقواتها وسكانها وثرواتها بلدا استقطب العديد من المجندين ، وهذا بالرغم من أن تعداد هؤلاء المجندين عرف انخفاضا شديدا وهذا ما ستؤكد أرقام المجندين لاحقا.

إن أعداد المجندين من الأناضول أو غيرها، لم يكن يخضع لتنظيم معين من حيث التوقيت أو الأعداد التي كانت تحل بمدينة الجزائر العاصمة.⁵² كل ذلك مرتبط بحالة الجزائر السياسية والعسكرية والاقتصادية داخليا وخارجيا.

و من أهم الدراسات حول هذا الموضوع، ما أعده مارسيل كولومب، اعتمادا على السجلات العربية والتركية، قد ذكر أن عدد المجندين لصالح الجزائر، قد وصل إلى (8533) مجندا في الفترة الممتدة من (1800-1830م). وكان عدد هؤلاء يتأثر بعدة ظروف. فقد ذكرت السجلات أن عدد المجندين في الفترة (1800-1809م) بلغ حوالي 2264 مجندا ليرتفع في الفترة ما بين (1810-1820م) إلى 4115 مجندا وينخفض إلى 2154 مجندا حتى نهاية الإيالة.⁵³

وأورد أحد الباحثين الجزائريين، إحصائيات لا تختلف كثيرا عن الأرقام السابقة، حيث وصل عدد المجندين في الفترة (1814-1820م) إلى 5034 مجندا، أما في الفترة (1821-1830م) فقد وصل عدد المجندين إلى 1473م.⁵⁴

إن هذه الإحصائيات تقدم لنا فكرة عن تدهور حالة



لقد أشارت إحدى رسائل مفتي الجزائر في مدينة إزمير السيد الحاج خليل الموجهة إلى الداي حسين باشا بضرورة إرسال السفن الجزائرية إلى اليونان للمشاركة في هذه الحرب. وطالب من الداي تجهيز ستة سفن حربية كان السلطان العثماني قد طلبها من الجزائر. وتمّ تجهيز هذه السفن وعين على رأسها الحاج علي أرناؤوط قائداً عليها بتاريخ 1820م⁶²، وتعززت المشاركة بثلاثة سفن عام 1823م على متنها 850 بحاراً وبلغت نفقات هذه المساهمة حوالي 123867 قرشاً.⁶³

استمرت السفن الجزائرية في العمل إلى جانب سفن الأسطول العثماني و المصري جنباً إلى جنب في بحر إيجه إلى غاية 1825م⁶⁴، حيث أمر قائد السفن الجزائرية بالعودة إلى الجزائر دون إخطار قائد البحرية العثمانية محمد خسرو، الذي غضب من هذا التصرف. وقد أشعر محمد خسرو الداي حسين باشا بتاريخ 1825/9/28 م، بانفصال السفن الجزائرية المشاركة في حرب اليونان عن الأسطول العثماني دون إذن من قائد البحرية العثمانية.⁶⁵

وبدوره قام محمد خسرو بإخطار السلطان العثماني محمود الثاني بهذا الحادث مقترحاً في ذلك بمعاينة الجزائر من خلال وقف التجنيد لصالح من الأقاليم العثمانية غير أن السلطان العثماني رفض ذلك.

كان محمد خسرو وراء منع الجزائريين سنة 1816م من عملية التجنيد من أقاليم الدولة العثمانية، بسبب ما كان يقوم به الجزائريون في الاستيلاء على سفن الدول الأوروبية الحليفة للباب العالي وكان السلطان محمود الثاني يتدخل في كل مرة للسماح للجزائريين بالعودة الى عملية التجنيد⁶⁶ كانت المرة الأولى عام 1816م و الثانية عام 1826م.⁶⁷

استغلت الدول الأوروبية موضوع التجنيد للضغط على الجزائر لدى الباب العالي، لمنعها من ممارسة الجهاد البحري ضد السفن الأوروبية أو من أجل الضغط عليها لتوقيع معاهدات الصلح معها. إلا أن دايات الجزائر تجاهلوا أوامر الباب العالي، الذي كان يرسل الدايات بفرمات من أجل

كانت علاقة الجزائر بفرنسا تهر بأحسن الأحوال، خاصة وأن هذه الأخيرة تحولت إلى قوة معادية لجميع أمم أوروبا وأصبحت الجزائر المنفذ الأساسي لسياسة فرنسا المتوسطية وقيام دايات الجزائر بتقديم يد المساعدات الاقتصادية لها⁵⁶

لقد أرسل الداي مصطفى باشا إلى السلطات الفرنسية في جوان 1798م رسالة جاء فيها ما يلي: «... إلى أصدقائنا المبهجين والغاليين... يا أصدقاءنا العظماء ... سوف يستمر إتحادنا وصادقتنا على نفس النحو الذي كانت عليه منذ زمن بعيد مع الأمة الفرنسية...».⁵⁷

على الرغم من الطابع الدبلوماسي لهذه العبارات إلا أن النقاش كان حاداً داخل ديوان الجزائر، حول مسألة إعلان الحرب ضد فرنسا. حيث أخذ ديوان الجزائر في الحسبان مصالح الجزائر خاصة بعد محاولة الباب العالي منع الجزائريين من عملية التجنيد في منطقة الأناضول.

لم يجد داي الجزائر إلا الالتزام بإعلان الحرب على فرنسا وخوفاً من تهديد السلطان العثماني له.⁵⁸ من جهة أخرى أن طاعة الجزائريين للسلطان العثماني واجب ديني.⁵⁹ لتستمر بذلك عملية التجنيد لصالح الجزائر بشكل طبيعي، كما كان معتاداً سابقاً بعد هذه الأزمة السياسية.⁶⁰

في هذه الأثناء اندلعت الحرب في اليونان (1821-1827م) بين الجيش العثماني الذي يريد إعادة الاستقرار لشبه الجزيرة والسكان الذين يحاولون الانفصال. وكانت هذه الحرب أخطر عامل أثر بشكل كبير على عملية التجنيد، لأن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، أصبحت ساحة قتال بين البحرية العثمانية وسفن الانفصاليين اليونانيين، مما جعل أصحاب السفن يرفضون حمل المجندين الجزائريين خوفاً من هجمات القراصنة اليونانيين الذين يجوبون المنطقة⁶¹ في خضم هذه الحرب، قامت الجزائر بتقديم المساعدة العسكرية للباب العالي، وشاركت السفن البحرية الجزائرية في المواجهة.



اعتمدت السفن الجزائرية، في التصدي للسفن اليونانية، بالرغم من أن شبه جزيرة المورة مقاطعة عثمانية، وسكانها هم رعايا السلطان.⁷¹ وكانت سفن الجزائر قد استولت على عشرين مركبا يونانيا محملة بالحبوب والبضائع، ولم يكن هذا العمل ليرضي الباب العالي الذي راسل داي الجزائر الحاج علي باشا (1809-1815م)، من أجل منع ذلك وإرجاع ما أخذ منهم، وعدم التعرض لهم مستقبلا.

على أساس أن السفن اليونانية تابعة لرعايا السلطان العثماني، لكن الجزائريين كانوا يعتبرون هذا العمل مشروعا ويرفضون الإستجابة لهذا الطلب.⁷² وقد رفض هذا الطلب داي الجزائر، الذي رد بجواب قبيح على رسول السلطان، جعل الباب العالي يحقد على داي الجزائر.⁷³ و هذا الرفض دفع السلطان العثماني إلى توقيف التجنيد ووصول المجندين إلى الجزائر.⁷⁴

و حول هذا الموضوع هناك رسالة قائد البحرية العثمانية محمد خسرو بتاريخ 14 نوفمبر 1816م، كان قد أرسلها إلى حاكم مقاطعة أزمير جاء فيها ما يلي: « أوضح قائد البحرية أسباب منع الجزائريين من التجنيد، بسبب ما كانت تقوم به سفن الجزائر في الاعتداء على سفن رعايا السلطان العثماني وأخذ أموالهم وبضائعهم غصبا... وبعد تعهد داي الجزائر عمر باشا بالكف عن ذلك أمرنا كافة حكام المقاطعات بالسماح للجزائريين ووكلائهم بتجنيد الجنود من مقاطعة أزمير».⁷⁵

أما فيما يتصل بظروف الجزائر العامة، وتأثيرها على مؤسسة التجنيد، يلاحظ أن الجزائر كانت ترصد مبالغ كبيرة لعملية التجنيد للإعتناء بالمجندين، وترميم خان الجزائر بأزمير، ودفع مرتبات الدايات وتقديم الهدايا لحكام المقاطعات، ولم تطلعنا الوثائق حول المبالغ التي تدفع باستمرار لصالح وكلاء الجزائر. وفي هذا الصدد تطلعنا رسالة الحاج خليل أفندي مفتي الجزائر في أزمير الموجهة إلى الدايات بتاريخ 1 أكتوبر 1826م، أن أموال البايك نفذت لديه، ويطلب من إرسال الأموال من أجل تسيير الوكالة وخدمة مصالح الجزائر، كانت الأموال ترصد

تلبية رغبات الدول الأوروبية.⁶⁸ و كانت الجزائر دائما تفرض شروطها في المعاهدات الموقعة مع الدول الأوروبية، هذه الأخيرة كانت تلجأ باستمرار إلى الباب العالي للتدخل إلى جانبها ضد مصالح الجزائر.

وحدث في هذا الإطار، أن قام السلطان العثماني بعقد معاهدة مع النمسا يلزم بموجبها دايات الجزائر على التقيد بما جاء في الاتفاقية من حيث حرية الملاحة وعدم التعرض لسفنها، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه يمس من سيادتها. وما كان على الباب العالي إلا أن أرسل فرمانات إلى المدن العثمانية الساحلية، يطلب فيها عدم إعطاء عساكر الجزائر وبحاراتها أي شيء، ومنعهم من الاقتراب من ساحل وممالك الدولة سنة 1142هـ.⁶⁹

لم يتراجع دايات الجزائر عن مهاجمة السفن الأوروبية التي لا تربطها معاهدات مع الجزائر، وفي كل مرة كان سفراء الدول الأوروبية في إسطنبول، يهرعون إلى الباب العالي من أجل الضغط على حكام الإيالة، وبدوره يقوم السلطان بإرسال تهديداته إلى الجزائر بمنعها من التجنيد وتقديم المساعدات المالية لها. و أثناء الحرب العثمانية- الروسية عام (1787-1791م)، أرسل السلطان العثماني فرمانا للجزائر جاء فيه: « إن السفن الروسية تتجول في الجزائر تحت حماية العلم السويدي، فعليكم منعها من الاستفادة من هذا الإجراء، ونفذوا ذلك بأي طريقة ترونها».⁷⁰

كان دايات الجزائر يمثلون لأوامر السلطان، عندما يتعلق بحماية الدولة العثمانية، ودعمها في حروب ضد أعدائها، وخاصة منهم اليونانيون.

خاصة و أن الجزائر كانت تدرك دائما ما تشكله السفن اليونانية التجارية وسفن قرصنتها من أخطار على السفن الجزائرية، المتجهة نحو البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت السفن اليونانية غير مرغوبة من طرف السفن الجزائرية ودخلت معها في العديد من المعارك البحرية، كان فيها الانتصار لسفن الجزائر.



وتوقف عدد من الدايات عن العمل في الخان، وقد تطور الأمر أن مسؤول الخان نفسه تولى عن خدمة الخان وسافر إلى الجزائر عبر تونس.⁸⁰ كما فكر مفتي الجزائر الحاج خليل في التخلي عن وظيفته في الوكالة،⁸¹ وازداد الأمر صعوبة أمام وكلاء الجزائر في عملية التجنيد عندما رفض أصحاب السفن الأوروبية نقل المجندين من ميناء أزمير إلى مدينة الجزائر، و كانت السفن التجارية الفرنسية تمثل نصف السفن الأوروبية لمالها من عتاد كبير، وكانت هذه السفن تمتلك حصانة دبلوماسية كبيرة وتوفرها على الأمن الذي أقرته المعاهدات التجارية وحماية القناصل.⁸²

من هنا يمكن اعتبار أن عملية تجنيد المتطوعين لصالح الجزائر في المدن العثمانية، كان لها تأثير واضح على سياسة الدول الأوروبية تجاه الباب العالي، وكان قناصل هذه الدول في مختلف المدن في إسطنبول وإزمير والإسكندرية والقاهرة يراقبون تحركات وكلاء الجزائر، ويتدخلون لدى حكام هذه المدن والمقاطعات للحد من التجنيد، لأنها تزيد من قوة الجزائر القارية، وهذا ما لا تريده الدول الأوروبية وقناصل الدول الأوروبية الذين تلقوا تعليمات من سفرائهم في مدينة إسطنبول برفض التعامل مع وكلاء الجزائر في المدن العثمانية.

وأشار الحاج حافظ إسماعيل باحث داي الجزائر في مدينة أزمير في رسالة إلى داي الجزائر في 8 أكتوبر 1824م، يطلب أن يتدخل لدى القنصل الفرنسي في الجزائر من أجل أن يأمر أصحاب السفن الفرنسية بنقل المجندين نحو مدينة الجزائر بعد انتهاء العدوان البريطاني على الجزائر عام 1824م. ويشرح الباش داي في رسالته، أن عددا من المجندين موجودين داخل الميناء ينتظرون نقلهم إلى الجزائر وهناك عددا من السفن الفرنسية والبريطانية راسية بميناء أزمير.

كما تطرق الحاج خليل مفتي الجزائر في رسالة له إلى الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1825م، إلى رفض وقمائل صاحب السفينة الفرنسية في نقل مائة وخمسة عشر جنديا متطوعا إلى الجزائر برغم من قيام وكيل الجزائر بتسجيل عقد كراء (الكونطرده) لسفينة فرنسية، ومن المعلوم أن الوقت

في دفاتر الوكالة لضبط المصاريف العامة.⁷⁶

بسبب ما تعرضت له الجزائر، من أزمات داخلية وحصار أوروبي، أثرت على مداخيلها المالية، جعل مؤسسة التجنيد تتأثر بدورها، بمصاريف التجنيد، وإنخفاض عدد المجندين على حد سواء.

إن عملية التجنيد في منطقة أزمير، من طرف الباش داني وموظفي الخان، خاصة في المراحل الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر كانت تحتاج إلى أموال طائلة، تخصم من ميزانية الوكالة و كان الوكيل يقدم أموالا لأجل التجنيد إلى حكام الأقاليم والمقاطعات وكذلك إلى الشخصيات المعروفة في المناطق التي يتم فيها التجنيد و كانت تعرف بالأعيان، الذين لهم تأثير كبير على المناطق الريفية والجبليّة من منطقة الأناضول. وكان الوكيل الجزائري في المناطق العثمانية، يعمل بكل فعالية من أجل تجنيد عدد أكبر من المجندين، لإرسالهم إلى مدينة الجزائر وهذا من أجل تقديم صورة إيجابية على شخصيته في الدفاع عن مصالح الإيالة في المناطق العثمانية، ومن أجل تجديد الوكالة مرة أخرى.

ازدادت المشاكل أمام وكلاء الجزائر في المدن العثمانية، ودايات وكالة الجزائر في أزمير. عندما قام السلطان محمود الثاني، بإلغاء الإنكشارية وتأسيس النظام القاري الجديد مما استحال مع ذلك وجود مجندين يرغبون بالالتحاق بالجزائر، نظرا للامتيازات الجديدة المقدمة ، لصالح المجندين، وقد أعلم وكيل الجزائر الحاج أحمد داي سردار وفي أزمير الداي حسين باشا، بتاريخ: 1826/10/02م، بالنظام الجديد الذي أنشأه السلطان العثماني، ورغم ذلك تم تجنيد 148 مجندا لصالح الجزائر.⁷⁷

أصبح تجنيد المتطوعين يتم بين صفوف العساكر المسرحين من الخدمة العسكرية.⁷⁸ ومما زاد في ضعف مؤسسة التجنيد بمدينة أزمير أن باش داي الجزائر في أزمير أشار في رسالة أن دايات الجزائر في المدينة، أصبحوا لا يقومون بواجبهم تجاه الخان، وساءت سيرتهم مما يستوجب طلب إرسال عدد من الدايات الجدد للعمل في الخان،⁷⁹



أما بالنسبة للأصول الاجتماعية لهؤلاء المجندين، فقد كان الوكلاء والدايات يجندون الرجال الأقوياء والنزهاء الذين لهم شأن ومكانة،⁸⁹ مما إنعكس على قوة الجيش الإنكشاري في الجزائر التي عاشت سنوات طويلة من الإستقرار الداخلي، حتى أصبحت تعرف بذلك السوط المسلط على العالم المسيحي، وكان هؤلاء المجندون من الرجال الأقوياء، يرتقون في المسؤولية إلى أن يصبحوا دايات وبايات لدولة الجزائر.⁹⁰

غير أن عملية التجنيد هذه، لم تستمر في العقود الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر، فكان وكلاء الجزائر بمدينة إزمير يقومون بعمليات تجنيد أخرى.

على الرغم من أن منطقة الأناضول دائمة العصيان والتمرد على حكومة السلطان العثماني، وإنتشرت فيها العصابات بسبب الفقر المنتشر في مدنها وقراها إلى جانب الكوارث الطبيعية والأوبئة.⁹¹

ونظرا لتأثر عملية التجنيد بالأوضاع العامة للدولة العثمانية، فقد تخلى وكلاء الجزائر وداياتها عن الأسلوب القديم وأصبحوا يجندون الصعاليك في مدن الأناضول، وغيرها،⁹² بل أن الأمر بلغ خطورته عندما قام السلطان العثماني سليم الثالث عام 1804م، بالموافقة على تهجير حوالي 50 متمردا من جزيرة رودس إلى الجزائر للتخلص منهم.⁹³

يرتبط بمصاريف الغذاء و المبيت ومصاريف عقد الكراء المتأخرة، ومكوث المجندين لأيام في المرسى خوفا من هربهم و عودتهم إلى قُراهم. ولذا يجب أن يتدخل الداى حسين باشا في هذا الأمر.⁸³

مع بداية الحصار الفرنسي على الجزائر(-1830 1827م)، من طرف الأسطول الفرنسي، إزدادت الصعوبات أمام مؤسسة التجنيد عندما رفض ربانة السفن الأوروبية، الإنجليزية، أو الهولندية نقل المجندين إلى الجزائر باستثناء المتوجهة إلى ميناء تونس.⁸⁴

أما فيما يتعلق بمناطق التجنيد، فقد أشار مارسيل كولومب (Marcel colombe) في دراسته، معتمدا على المصادر الأوروبية، أن المجندين من أصول أناضولية، من مناطق ساحل البحر الأسود شمالا، وجبال أرمينيا شرقا، وشرق الأناضول من منطقة ديار بكر، وأنطاليا، وقبرص. وأورد قائمة طويلة من المقاطعات والمدن العثمانية.⁸⁵ التي كانت مصدرا هاما لعملية التجنيد،⁸⁶ من مقاطعات الأناضول ومدنها أو مدن أخرى من البلاد العثمانية المترامية الأطراف، يجعلنا نستخلص صعوبة التجنيد، التي تستغرقها هذه العملية التي تمتد قرابة سنة أو أكثر.⁸⁷ واتساع المسافة بين هذه المدن، خلق صعوبات أمام الدايات المتورطين في التجنيد ولم تكن منطقة الأناضول مصدر التجنيد الوحيد، فقد كانت مناطق أخرى من مناطق متباعدة من إستنبول، مصر، تونس، وطرابلس الغرب، وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط.⁸⁸

خاتمة

مع بلوغ الحصار البحري الفرنسي على الجزائر أهدافه بإحتلال الجزائر انتهى دور الوكيل وعمل الدايات في عملية التجنيد واختفت مؤسسة التجنيد نهائيا وهي التي كانت سابقا صورة الجزائر في الأراضي العثمانية العربية والأسيوية والأوروبية، وقد استطاع الوكيل بالرغم من الظروف التي واجهته في عملية التجنيد أن يمثل مصالح الجزائر العسكرية في منطقة الأناضول وهي المنطقة الرئيسية التي كانت تمول الجزائر بالمتطوعين بها لصالح جيشها في الفترة الحديثة.



الهوامش:

- 19- خليل إينالجيك وآخرون، التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1600-1914م)، مج: 2، تر: قاسم عبد قاسم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 417، 461.
- 20- كانت التقديرات السكانية لمدينة إزمير في القرن 18م حوال أكثر من 65 ألف ساكنة وحدد عدد سكان مدينتي بورصة وأنقرة بـ 60 ألف ساكنة. إينالجيك وآخرون، مج: 2، مرجع سابق، ص 353.
- 21- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 186. للمزيد أنظر: خليل إينالجيك، مج: 2، مرجع سابق، ص 143. يتحدث وكيل الجزائر بتونس الحاج عمار في رسالة إلى وكيل الحرج إبراهيم بتاريخ 29 / 10 / 1829م: « قدوم مجموعة من الدائيات منهم الحاج حسين، الحاج علي والحاج محمد ومعهم 262 مجند على متن سفينة غسائية رست في ميناء حلق الواد بتونس». للمزيد أنظر: مجموعة 3180 / 40 ظ.
- 22- حماش، العلاقات، مرجع سابق، ص 170.
- 23- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 74.
- 24- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 315.
- 25- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 239، 295، 315.
- 26- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 62.
- 27- حماش، العلاقات، مرجع سابق، ص 170.
- 28- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 66، 339.
- 29- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية (1519-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2010، ص 14.
- 30- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 186.
- 31- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 176.
- 32- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 219.
- 33- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 146. رسالة من كاتب زاده وكيل الجزائر في إزمير إلى الداى أحمد باشا بتاريخ 13 أوت 1807م. «أنه تسلم من الرسول الجزائري القبطان الرئيس حميدو مبلغا من المال يقدر بـ 15 ألف قرش، ومبالغ أخرى. من اجل صرفها على الوكالة وقضاء حاجات ومشتريات أخرى». مجموعة 3180 / 5 ظ.
- 34- 3190 / ملف 1 / رقم 176.
- 35- حماش، تجنيد المتطوعين، مرجع سابق، ص 31. ومن الأمثلة على ذلك، أن الخان الجزائري أصيب بالتدمير جراء تخزين المواد الغذائية المرسله من طرف مصر إلى مدينة استانبول، وكانت السفن الروسية قد اعترضت طريق السفن المصرية، مما حال دون وصول الغذاء إلى استانبول، فقامت سلطات إزمير بتفريغ حمولة السفن في خان الجزائر، الذي تضرر جراء ذلك، وقام الوكيل بإصلاح الخان وقدرت الترميمات بحوال 1000 قرش من ميزانية الخان الجزائري، للمزيد أنظر: مجموعة 3190 / 1 / رقم 328.
- 36- حماش، العلاقات، مرجع سابق، ص 171.
- 37- نفسه، ص 170.
- 38- يقوم الدايات وعددهم أكثر من 5 أفراد، بمساعدة الباش داي المشرف على عملية التجنيد تحت مراقبة وكيل الجزائر ومفتي الوكالة. فتتم العملية بقرع الطبول لشد انتباه الشباب والأخر ينادي لمن يريد التجنيد في عساكر الجزائر وأخر يحمسهم ويذكرهم لما فيه من إيجابيات، للمزيد أنظر: 3190 / 1 / رقم 146.
- 39- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

- 1- هم أشخاص تقوم السلطة الجزائرية بتعيينهم في بعض المدن العثمانية وهم يقومون بتمثيل المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعملهم يماثل ما يقوم به القناصل الاوروبيين في العديد من المدن العربية والعثمانية.
- 2- أماني بنت جعفر بن صالح المغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية- الجيش الجديد، ط1، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 21.
- 3- نفسه، ص 31.
- 4- خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: د. خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الاسكندرية، قسم التاريخ والآثار 1988م، ص 167.
- 5- خليفة حماش، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد الثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003م، ص 28.
- 6- ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعليق: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006م، ص 87.
- 7- سبنسر، مرجع سابق، ص 79.
- 8- سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 45.
- 9- كانت الجزائر تفضي المعاهدات السياسية مع ممالك ودول أوروبا دون الرجوع إلى الباب العالي وتقيم علاقات سياسية معهم كما تشارك باستمرار في حروب الدولة العثمانية بقوات جزائرية. للمزيد أنظر: جمال قتان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، الجزائر، ص 240- 241.
- 10- سامح عزيز إتر، الاتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمد علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص 475.
- 11- عبد الجليل التميمي، عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفترتي (1595-1559)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد: 34، تونس، 2006م، ص 95.
- 12- نفسه، ص 50.
- 13- 1- colombe(Marcel), contribution à L'étud du Recrutement de L'odjak D'Alger Dans les derniers années de la régence , in R.A,N 87, Alger, 1943. ,p167.
- 14- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 20، 25. أنظر أيضا: سلسلة خط همايون، علبة 26، رقم 40066. التاريخ 1240هـ/ 1825م.
- 15- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 143.
- 16- التميمي عبد الجليل ، عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفترتي (1595-1595)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد: 34، تونس، أكتوبر، 2006م، ص 95.
- 17- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 29 ، 73.
- 18- Colombe,op-cit, p172.



- 1982م، ص 48.
- 40- مجموعة 3190 / ملف 1 / رقم 344.
- 41- أورد الباحث الجزائري خليفة حماش سجلات أخرى حول عدد المجندين في الفترة الأخيرة من تاريخ الجزائر العثمانية وهي مراسلات للقنصل الفرنسي دوفال (Duval) مجلد 45 الأوراق 99 246. 274. 311. كما أورد سجلات الإدارة الجزائرية 14Mi 228 سجل 13 الأوراق 54. 55. 69. 70. 72. للمزيد أنظر: حماش، تجنيد المتطوعين، مرجع سابق، هامش 30، ص 45.
- 42- يورد مراسل كولومب من خلال زيارته لمدينة الجزائر شهر جويلية من عام 1941 م أنه إطلع على عدد من الوثائق العربية والعثمانية الموجودة في الأرشيف الحكومي العام للجزائر ساهمت في تقديم هذه الدراسة.
- 43- أرزقي شويثام، دراسات ووثائق، مرجع سابق، ص 14.
- 44- للمزيد أنظر: كولومب، مرجع سابق، ص 181.
- 45- إلتز، مرجع سابق، ص 364.
- 46- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)، ط1، مطابع دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1968م، ص 182.
- 47- Grammont H.D, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), erenest le rous. Ed, paris, 1887,p270.
- 48- ارزقي شويثام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1246-926هـ/ 1519-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، الجزائر، 2009، ص 39.
- 49- Shaw (T), Voyage dans la Régence d'Alger,Trad l'anglais par Mac Carthy, 2éd, éd Bouslama, Tunis, 1980, p128.
- 50- Deny (gean), les registres de soldes de janissaires conservés, in R.A(N.61), 1920, pp.19,46,212,260.
- 51- شويثام، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص 17.
- 52- حماش، تجنيد المتطوعين، مرجع سابق، ص 35.
- 53- Deny (gean), les registres de soldes de janissaires conservés, in R.A(N.61), 1920, pp.19,46,212,260.
- 54- حماش، تجنيد، ص 36.
- 55- إلتز، مرجع سابق، ص 461.
- 56- قنان، معاهدات، ص 190.
- 57- أوجانت بلانتيث، مراسلات دايات الجزائر الى ملوك ووزراء فرنسا (1700-1833م)، ترجمة وتحقيق: سلامنية بن داود وجيجك إلياس، ج3، ط1، دار الوعي للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 143-144.
- 58- إلتز، ص 76.
- 59- بلانتيث، ص 175.
- 60- إلتز، مرجع سابق، ص 603.
- 61- حماش، العلاقات، مرجع سابق، ص 179.
- 62- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 148.
- 63- خليفة حماش، الجزائر والحرب اليونانية- العثمانية
- (1821-1827م)، المجلة التاريخية المغربية، العدد: 66-65، زغوان ، تونس، 1992م ، ص ص 185-175.
- Devoulx (Albert), recherches sur la coopération de la régence d Alger a la guerre de L'indépendance grecque, (après les documents inédits), RA ,pp 464-469.
- 65- مجموعة 3204/1 / رقم 20.
- 66- مجموعة 3190/1 / رقم 736.
- 67- حماش، تجنيد المتطوعين، مرجع سابق، ص 30.
- 68- إلتز، مرجع سابق، ص 472.
- 69- نفسه، ص 479-480.
- 70- نفسه، ص 549.
- 71- عبد القادر فلوح ،العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1818-1830) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور، مختار حساني، جامعة الجزائر، 2010 م، ص 64.
- 72- حماش، تجنيد الجزائريين، مرجع سابق، ص 30.
- 73- الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 110.
- 74- إلتز، مرجع سابق، ص 602.
- 75- مجموعة 3190/1 / رقم 73.
- 76- مجموعة 3190/01 / رقم 176 ورقم 186.
- 77- مجموعة 3190/01 / رقم 185.
- 78- 01/3190 / رقم 196.
- 79- 01/3190 / رقم 186.
- 80- 01/3190 / رقم 295- 235- 315.
- 81- 01/3190 / رقم 183.
- 82- أندري ريموند، الحرفيون والتجارة في القاهرة في القرن 18م، ط1، ج1، تر: ناصر أحمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005 م ص ص 307-308.
- 83- 01/3190 / رقم 153 - 205.
- 84- حماش، تجنيد، المرجع السابق، ص 40.
- 85- كولومب، المرجع السابق، ص 172.
- 86- Venture le paradis, Alger a 18 siècle, imprimer libraire Editeur, Alger,1898,p57.
- 87- Colombe, p 173.
- 88- 01/3190 / رقم 344. للمزيد أنظر: حماش، العلاقات، ص ص 173-174.
- 89- حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة، تقديم وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، ط 2005م ص ص 81-111.
- 90- وليم سبنسر، مرجع سابق، ص 14-15.
- 91- اينالجيك وآخرون ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ج2، ص 85.
- 92- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 119.
- 93- حماش، تجنيد، المرجع السابق، ص 35.